Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève

بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

N/Réf. 15/1/27/5 - 43/2023

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments à **Mme Claudia Mahler**, Experte indépendante chargée de promouvoir l'exercice par les personnes âgées de tous les droits de l'homme - Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et en référence à sa lettre en date du 13 janvier 2023, relative aux droits des personnes âgées , a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le ministère des Affaires Sociales contenant des informations sur le sujet mentionné ci-dessus.

La Mission permanente du Liban compte sur la gracieuse indulgence de l'estimable Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme vis-à-vis du dépassement involontaire des délais.

La Mission permanente du Liban saisit cette occasion pour renouveler au Mme Claudia Mahler, Experte indépendante chargée de promouvoir l'exercice par les personnes âgées de tous les droits de l'homme - Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 27 mars 2023

Madame Claudia Mahler
Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
Rue des Pâquis, 52
1201 Genève

OHCHR REGISTRY
28 MARS 2023
Recipients : SPD
.....agenda
Enclosure .....

2, Chemin du Pavillon – CH 1218 Le Grand Saconnex – Tél +41 22 791 85 85 – Fax +41 22 791 85 80 – email : lebanon@lebmissiongva.org

تقرير حول حقوق الإنسان في المجالات المتصلة بالعنف والإهمال بحق كبار السن

الإطار التشريعي، السياسي والمؤسساتي:

يقع الاهتمام بقضايا كبار السن في صلب أولويات عمل وزارة الشؤون الاجتماعية التي تركز تدخلاتها بما ينسجم مع توصيات مؤتمر مدريد الدولية للشيخوخة.

وتعتبر الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون كبار السن [1] التي يشكلها ويرأسها وزير الشؤون الاجتماعية، الآلية الوطنية المناط بها رسمياً رسم السياسات ووضع الخطط وتطوير البرامج الهادفة في هذا المجال، وهي تضمّ خبراء وأطباء شيخوخة وممثلين عن مختلف الإدارات الرسمية والجهات المرجعية المختصة على المستوى الوطني.

لا يوجد في لبنان قانون خاص بكبار السن، إنما قضاياهم متضمّنة في العديد من التشريعات والقوانين التي تطالهم بشكل أو بآخر. وممّا لا شكّ فيه أنّ الظروف الاستثنائية التي عصفت بلبنان، أثرت إلى حد بعيد في تأخير صدور عدد من القوانين الضرورية لتعزيز حماية كبار السن، وضمان شيخوختهم التي تعتبر أولوية ملحة في لبنان. من هذه المشاريع التي لا تزال قيد الدرس:

- مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية المحال إلى مجلس النواب اللبناني من قبل الحكومة بالمرسوم رقم 13760 تاريخ 15/12/2004، يشتمل على تقديمات كالمعاش التقاعدي والضمان الصحي مدى الحياة للمضمون وافراد عائلته.
- مشروع قانون الحماية الاقتصادية لكبار السن: يتيح لكبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من تراجع قدراتهم الذهنية، اتخاذ تدابير احترازية لحمايتهم من أي استغلال اقتصادي لدى فقدانهم الأهلية القانونية.
- مشروع القانون رقم 248 /2000: يرمي إلى وضع نظام ضمان صحي اختياري لكبار السن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

نتوقف عند القانون رقم 293/2014 وتعديلاته (قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري)، الذي يعتبر الإطار التشريعي الأول في لبنان المتعلق بشكل مباشر بموضوع العنف، الناظم لحالات وآليات التبليغ عن العنف الممارس بحق مختلف أفراد الأسرة من بينهم كبار السن. وبهدف إعمال تطبيقه، تمّ تطوير الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بالحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي شكلت أداة أساسية لحماية العديد من كبيرات السن، والسعي جار لبناء نظام إحالة وطني في هذا المجال. كذلك بدأ العمل على تطوير إجراءات خاصة بإدارة حالات حماية كبار السن مع عدد من شركاء وزارة الشؤون الاجتماعية ومن بينهم منظمة Help Age International وذلك من ضمن مشروع قدرة 2 المنفذ بالشراكة مع Expertise France.

هذا وأتاحت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في العام 2020 إمكانية الإبلاغ عن شكاوى العنف الأسري عبر موقعها الإلكتروني أو عبر الخط الساخن 1745 دون تحديد معايير أو شروط تستثني العمر.

---

[1] تم إنشاء الهيئة الوطنية بقرار مجلس الوزراء رقم 31 تاريخ 17/2/1999 وتعديلاته. يتمثل فيها القطاع الرسمي بعشرة مندوبين (ممثلين عن مختلف الوزارات المختصة)، والقطاع الأهلي بستة مندوبين، والقطاع الخاص بأربعة مندوبين وخبراء. وتتولى الهيئة العديد من المهام منها: إجراء دراسات ميدانية شاملة حول كبار السن، متابعة المستجدات عالمياً في مجال كبار السن، وضع الخطط لتطوير أوضاع المسنين ومتابعة تنفيذها، عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة...

وتؤكد وزارة الداخلية والبلديات، بأن قسم حقوق الإنسان في المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي، يعمل على حماية ومراقبة حالة حقوق الإنسان وتحديداً كبار السن من خلال شكاوى السجناء كبار السن، الشكاوى الواردة عن حالات العنف الأسري والإطلاع على أوضاع المتقاعدين من عناصر قوى الأمن الداخلي.

في سياق متّصل، ولضمان نهج متّسق في تخطيط وتنفيذ التدخلات على الصعيد الوطني، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 - 2030 بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الإسكوا، بالتعاون مع مركز الدراسات لكبار السن وخبراء الهيئة الوطنية لرعاية شؤون كبار السن. ويجري العمل راهناً على بلورة خطة العمل الوطنية التنفيذية تكون مظلة لجميع التدخلات.

وتشكل هذه الإستراتيجية خط الاستجابة الأساسي للتوصيات الدولية الداعية إلى ضمان حقوق كبار السن، والعمل باتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة والفرص المتكافئة للجميع وتنمية المجتمعات بما يضمن تأمين حياة لائقة تحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

تنطلق الإستراتيجية من المقاربة الحقوقية بالدرجة الأولى، وتركّز على نهج دورة الحياة وأهمية تمكين كبار السن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على قاعدة عدم إغفال أحد وتحديداً الفئات الأكثر هشاشة.

تضمنت الإستراتيجية 6 محاور، من بينها محور خاص "بالوقاية من العنف ودعم كبار السنّ المعنّفين ومن هم في أوضاع الأزمات والنزاعات". على أن يتم تطبيقها من خلال آليات أربع هي: السياسات والتشريعات، الترتيبات المؤسسية والحوكمة، بناء القدرات والتوعية، البحوث والبيانات والتوثيق[2].

البيانات الخاصة بكبار السن:

على الرغم من وجود نقص عموماً بالبيانات الرسمية الوطنية المبنية على المسوحات والتعداد والإحصاءات التي تحتاج إلى تحديث دائم يفترض توفر الموارد المادية اللازمة لإنجازه، إلا أنّ هناك العديد من الدراسات والأبحاث المنقذة من الجهات الرسمية المختصة لا سيما إدارة الإحصاء المركزي، والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية المتخصصة، يتم الاسترشاد بها لدى وضع السياسات وتخطيط البرامج والتدخلات. نشير بشكل خاص إلى مركز الدراسات لكبار السن وهو وحدة بحثية متخصصة بقضايا كبار السن، الأولى من نوعها في لبنان والدول العربية، تضم مجموعة من الاختصاصيين والخبراء في مجال الشيخوخة.

من الثابت أنّ لبنان من الدول العربية التي تشهد الوتيرة الأسرع في ارتفاع عدد كبار السن من عمر 65 سنة وما فوق. فبحسب البيانات الرسمية، بلغت نسبة كبار السن 9.6% من مجموع سكان لبنان وفق دراسة الأحوال المعيشية للأسر 2007[3]. وارتفعت هذه النسبة إلى 11.9% وفق ما اظهره المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر 2012 [4]. علماً بأنّ هذه الأرقام لم تلحظ الأعداد المتزايدة لكبار السن المقيمين على الأراضي اللبنانية، لا سيما من النازحين السوريين ممّن دخلوا الأراضي اللبنانية تباعاً على مرّ الأعوام الماضية، وهو أمر يجب التوقف عنده لكونه يشكل عبئا على البنى التحتية اللبنانية المرهقة أصلاً، وموارده غير الكافية لتلبية الحاجات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأعداد الهائلة المتزايدة، ويرخي بخطره على قدرات الاستجابة لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً.

---

[2] الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 – 2030، وزارة الشؤون الإجتماعية – الإسكوا – صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021.

[3] دراسة الأحوال المعيشية للأسر - وزارة الشؤون الإجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي ، بدعم من UNDP ومنظمة العمل الدولية - 2007 .

[4] المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر - إدارة الإحصاء المركزي - 2012، تم تقدير نسبة كبار السن من المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسر الذي نفذته إدارة الإحصاء المركزي حيث بلغ حجم العينة 2476 أسرة معيشية على كافة الأراضي اللبنانية من دون المخيمات الفلسطينية.

نشير إلى انّه على هامش إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 - 2030، الذي تزامن مع سلسلة أزمات من جائحة كورونا وكارثة انفجار مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية الخطيرة، تمّ تنفيذ دراسة حول تداعيات هذه الأزمات على ظروف كبار السن؛ وقد أظهرت نتائجها التأثر الشديد لهؤلاء خاصة أنّ لبنان يتجه إلى مجتمع هرم في ظلّ بيئة قانونية وحقوقية وخدماتية هشة. فقد أشار 60% من كبار السن إلى أن منازلهم تضرّرت جرّاء الإنفجار و11% خسروا عملهم. واجه 55% منهم صعوبة في تأمين الحاجات الأساسيّة، و63 % واجهوا صعوبة في دفع تكاليف الرعاية الصحيّة، ما اضطرّ 82% منهم إلى تأجيل زيارة الطبيب أو إلغائها، كما أشار 57% إلى أنّهم يشعرون بالحزن واليأس و10% يفكرون بإيذاء النفس، وقد بلغت هذه النسبة 13% بين الفئات الأكثر فقراً مقارنة بـ 4% في صفوف الفئات الأخرى ما يؤكد تفاوت تأثير الأزمات بحسب الفئات المجتمعيّة. بالمقابل أظهرت الدراسة الدور الفعال لكبار السن في أسرهم، رغم ظروفهم الصعبة، حيث إنّ 39% منهم يقدمون الدعم للأولاد و8% يقدمون الدعم للأحفاد [5].

كذلك وفي إطار مشروع قدرة 2 الذي تنفذه الوزارة بالشراكة مع Expertise France، تمّ في شباط 2022 إجراء تقييم لاحتياجات كبار السن على عينة منهم من خلال 14 مركزاً للخدمات الإنمائية في مختلف المناطق، أبرز نتائجه كالتالي:

% تكلموا عن النقص في الموارد والخدمات والفرص.47-

% أثاروا موضوع مخاوفهم من العزلة.41-

% من كبار السن لا يحصلون على الطعام الكافي وعلى الوجبات الرئيسية من الغذاء. 38-

% يشعرون بالتعب والإرهاق ولا 43 % يشعرون بالكآبة والحزن و36 % يشعرون بالقلق بشكل مستمر، 39- يرغبون القيام بأي شيء.

هذا وتشير أرقام الملخص السياساتي الصادر عن الإسكوا (أيلول 2021) تحت عنوان الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان 2019 - 2021: واقع أليم وآفاق مبهمة، إلى أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد تصل إلى 82 %. وكبار السن هم من أبرز الفئات المعرضة للخطر، حيث ارتفعت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في صفوفهم من 44 % العام 2019 إلى 78 % عام 2021.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد سلّطت الضوء على الحاجة الماسة لتوفير الخدمات المتخصصة لكبار السن ضحايا العنف والإساءة منذ العام 2016، من خلال إعداد أول دراسة نوعية حول العنف ضد كبار السن في لبنان. هدفت إلى تقييم أنواع سوء معاملة كبار السن وأشكالها ومرتكبيها، بالإضافة إلى مدى إمكانية حصولهم على خدمات الحماية. أظهرت الدراسة تعدد أشكال الإساءة تجاه كبار السن من الإساءات الجسدية والإهمال والإساءات النفسية والعاطفية وحتى الإستغلال المالي. خلصت الدراسة إلى توصيات على مختلف الأصعدة القانونية والصحية والاجتماعية والرعائية [6]. وقد رفدت هذه التوصيات وغيرها، محاور الاستراتيجية الوطنية، التي تعتبر مدخلاً ضرورياً للنهوض بقضايا كبار السن وضمان حقوقهم.

---

[5] الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان 2020 – 2030، وزارة الشؤون الإجتماعية – الإسكوا – صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2021.

[6] دراسة "الإساءة لكبار السن في لبنان"، وزارة الشؤون الإجتماعية - صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016.

الخدمات والتقديمات المؤمنة لكبار السن:

على الرغم من التقدّم المحرز في مجالات عدّة، إلا أنّ التحدي الأبرز يكمن في توفير نوعية حياة جيدة والمحافظة عليها، وفي تعزيز مجالات مشاركة كبار السن بموازاة تأمين الخدمات المناسبة وذات الجودة لهم وتوفير ضمان الشيخوخة.

فكبار السن لا يزالون من الفئات الاكثر عرضة للخطر، ولذلك تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى توفير باقة من التقديمات الصحية والاجتماعية لهم كخدمات الرعاية الصحية الأولية مجاناً لحوالي 50 ألف كبير/ة سن سنوياً من خلال مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لها (حوالي 200 مركزاً)، والجمعيات الأهلية المتعاقدة معها (265 جمعية أهلية)، يضاف إليها خدمات الرعاية المقيمة لحوالي 2000 كبير/ة سن عبر مؤسسات الرعاية المتعاقدة مع الوزارة (32 مؤسسة) ومؤسسات الخدمة المقيمة التابعة لها مباشرة (4 مؤسسات). إلى جانب توفير خدمات نهارية كالزيارة المنزلية والطعام والأنشطة الترفيهية وتعزيز الاستقلالية وغيرها المؤمنة من خلال 15 نادياً نهارياً تابعاً لجمعيات أهلية أو هيئات دينية متعاقدة/ة مع الوزارة.

يتكامل ذلك مع تقديمات مالية لحوالي 10124 كبير سن يحملون بطاقة الأسر الأكثر فقراً، يستفيدون من تغطية صحية كاملة ومساعدات غذائية.

إلى جانب ما تقدّم، يجري العمل على تنفيذ تدخلات تعزز ضمان حقوق كبار السن، إذ تلحظ الوزارة مكوّنات خاصة بهم من ضمن المشاريع المنفذة مع شركائها، بما يشمل إعداد ونشر أدوات التوعية وتأمين الدعم النفسي الاجتماعي والتمكين الاقتصادي الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز آليات الإستقطاب للوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة، وتنفيذ دورات تدريبية لمقدمي الرعاية. يترافق ذلك مع نشر دراسات في مواضيع عدة منها سبل الوقاية من الحوادث المنزلية وتحديد ورصد المعيار العتبة لقصور الذاكرة، في مقاربة تهدف إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية لحماية كبار السن؛ فضلاً عن إنجاز أدوات أساسية كالمعايير الخاصة بضمان جودة الخدمات المؤمنة لكبار السن عبر مؤسسات الخدمة المقيمة والنهارية، وإعداد دليل المدن الصديقة لكبار السن الذي يمهّد لإرساء نموذج داعم للشيخوخة النشطة الآمنة على المستوى المحلي.

Human Rights Report in Fields related to Violence and Negligence against Older People

The Legislative, Political and Institutional Frameworks:

Older people issues fall within the priorities of the Ministry of Social of Affairs (MoSA), and all interventions of the Ministry are made in conformity with the recommendations of Madrid International Conference on Ageing.

The Permanent National Commission for Elderly Affairs[1], which is constituted and presided by the Minister of Social Affairs, is the national mechanism that is officially entrusted with establishing policies, making plans and developing goal-oriented programs in this field. It is actually comprised of ageing experts and physicians along with representatives from the different official departments and competent authorities at national level.

Lebanon does not have a specific law on older persons, however, their issues are included in several legislations and laws that extend to them in one way or another. There can be no doubt that the exceptional circumstances witnessed in Lebanon have greatly contributed to the delay in the promulgation of a number of laws, deemed necessary to reinforce the protection of older people, and guarantee their ageing – same considered an urgent priority in Lebanon. Herebelow are some of these projects that are still under consideration:

---

[1] The Permanent National Commission for Elderly Affairs was established by virtue of the Resolution of the Council of Ministers no. 31 dated 17/2/1999 and relevant amendments. The public sector is represented therein by ten delegates (representatives from the different competent ministries), the non-governmental sector is represented by six delegates, and the private sector by four delegates and experts. The Commission is charged of several tasks, including the following: making comprehensive field studies about older people, keeping up to date with all news and developments related to older people internationally, establishing plans to improve the situation of older people and following up their implementation, holding specialized seminars and conferences…

- The project of retirement and social protection which was referred by the Government to the Lebanese Parliament by virtue of Decree no. 13760 dated 15/12/2004, and which covers a number of benefits like the retirement pension and lifetime health insurance for the insured and his family members.
- The project law on the economic protection of older people: which targets older persons or persons suffering regression of mental abilities and which provides for taking precautionary measures in order to protect them against any economic exploitation when losing their legal capacity.
- The project of Law no. 248/2000: which aims to establish an optional health insurance system for the elderly at the National Social Security Fund.

At this point, we will discuss Law no. 293/2014 and relevant amendments (the law on the protection of women and other family members from domestic violence). This law is considered the first legislative framework in Lebanon which is directly related to violence, and which regulates the cases and reporting mechanisms of violence against different family members, including older persons. The consolidated operational procedures on the protection from gender-based violence were developed with the view of implementing the law, knowing that such procedures constituted the main tool for the protection of numerous older female persons, and there are ongoing endeavors to establish a national referral system in this field. In addition, the development of case management procedures for the protection of older people was initiated with a number of

MoSA partners, including Help Age International organization, within the scope of "Qudra 2" project executed in partnership with Expertise France.
Besides, the Directorate General of the Internal Security Forces permitted in 2020 the reporting of domestic violence complaints through its website or hotline (1745) without determining any criteria or conditions that exclude age.

The Ministry of Interior and Municipalities confirms that the Department of Human Rights at the Inspectorate General of the Internal Security Forces (ISF) works on the protection and monitoring of the human rights situation, particularly older persons, through the complaints of older prisoners and the incoming complaints about domestic violence, and it checks the conditions of ISF retired cadre.

In parallel, and in order to guarantee a coherent approach for planning and implementing the interventions at national level, the Ministry of Social Affairs launched the National Strategy for Older People in Lebanon 2020-2030 with the support of the United Nations Population Fund (UNFPA) and the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and in collaboration with the Center for Studies on Aging and the experts of the National Commission for Elderly Affairs. In this context, an executive national action plan is under development to embrace and cover all these interventions.
The aforementioned strategy constitutes the primary response to the international recommendations that call for guaranteeing the rights of older people and endeavoring to reducing the social disparities while achieving justice, ensuring equal opportunities for all and developing societies in a way to guarantee a decent life that preserves their rights and human dignity.

The strategy is primarily founded on the rights-based approach, and it emphasizes on the life cycle approach and the importance of older people empowerment so as to achieve the targets of sustainable development based on the principle of Leaving No One Behind, especially the most vulnerable categories.

The strategy includes 6 axes, one of which is related to "preventing violence and supporting victims of violence and those in crisis and conflicts situations", and they will be implemented through four mechanisms, namely: policies and legislations; institutional frameworks and governance; capacity building and awareness raising; research, data and documentation[2].

Data related to Older People:

Despite the general shortage in national official data that are based on surveys, censuses and statistics – same requiring a continuous update for which the necessary financial resources are supposed to be available; there are several studies and research which were conducted by the official competent authorities, especially the Central Administration of Statistics, and the international organizations and specialized non-governmental associations, and which are actually used to establish the policies and plan for the programs and interventions. It is worth mentioning in particular the Center for Studies on Aging – a research unit specialized in older people issues, and one of its kind in Lebanon and the Arab countries – which includes a group of specialists and experts in the aging field.

[2] National Strategy for Older People in Lebanon 2020-2030, Ministry of Social Affairs ESCWA – UNPFA, 2021.

It is proved that Lebanon is one of the Arab countries that witness the fastest increase of older persons' number aged 65 and above. According to official data, the percentage of older people reached 9.6% of the total number of population in Lebanon (as per the Study of the Living Conditions of Households 2007[3]). The aforementioned percentage increased to 11.9% as shown in the National Survey of Household Living Conditions 2012[4]. But these figures did not take notice of the increasing numbers of older persons residing in Lebanon, especially the Syrian displaced who arrived to the Lebanese territory successively throughout the past years. And it is important to consider this fact because it is burdening the Lebanese infrastructure, which is already burdened, and relevant resources are insufficient to meet the health, social and economic needs of the increasing huge numbers, while its related risks are reflected on the response capacities, especially among the most vulnerable categories.

It is worth noting that, on the margins of development of the National Strategy for Older People in Lebanon 2020-2030, which coincided with the number of crises that occurred – namely the Covid pandemic, the Port of Beirut explosion and the dangerous economic crisis – a study was conducted about the impact of these crises on the conditions of older persons; whereas the findings revealed that older persons are greatly affected especially that Lebanon is tending to become a pyramid society in light of the vulnerable legal, rights and service environment.

---

[3] Study of the Living Conditions of Households, Ministry of Social Affairs – Central Administration of Statistics, with the support of UNDP and the International Labor Organization, 2007.

[4] Survey of Household Living Conditions, Central Administration of Statistics, 2012. The percentage of older people was estimated in the National Survey of Household Living Conditions which was conducted by the Central Administration of Statistics, where the sample included 2476 households from all over the Lebanese territory excluding the Palestinian camps.

In this context, 60% of older persons stated that their houses were damaged due to the explosion, while 11% lost their jobs. 55% of the elderly faced difficulties in ensuring the basic needs, while 63% faced difficulties in paying the costs of healthcare services, which obliged 82% of them to postpone or cancel their medical consultations. Furthermore, 57% feel sad and desperate and 10% think of harming themselves. This percentage reached 13% among the poorest categories compared to 4% among other categories, which actually proves the different uneven impacts of crises depending on the community category. On the other hand, the study revealed the effective role of older persons within their families, despite their difficult conditions, whereas 39% are offering support to children and 8% to grandchildren[5].

And in the scope of "Qudra 2" project – implemented by the Ministry in partnership with Expertise France – an assessment was conducted in February 2022 covering a sample of older persons to better understand their needs, through 14 Social Development Centers in different regions, and main findings of the assessment were as follows:

47% talked about the shortage in resources, services and opportunities.

41% expressed their concerns and fear of isolation.

38% of older persons do not get sufficient food and main nutrition courses.

43% feel tired and exhausted without feeling depressed and sad.

36% are continuously anxious.

39% feel like doing anything.

[5] National Strategy for Older People in Lebanon 2020-2030. Ministry of Social Affairs ESCWA – UNPFA, 2021.

Moreover, ESCWA Policy Brief on the Multidimensional Poverty in Lebanon 2019-2021: Painful Reality and Uncertain Prospects (issued in September 2021) revealed that multidimensional poverty reached 82%. And older people are of the main categories at risk, where multidimensional poverty percentage among them increased from 44% in 2019 to 78% in 2021.

The Ministry of Social Affairs highlighted the urgent need for providing specialized services to older people who were victims of violence and abuse since 2016, through the development of the first qualitative study on violence against older people in Lebanon. The study aimed to assess the types, forms and committers of elder mistreatment, while also assessing their access to protection services. The study revealed multiple forms of abuse against older persons, including physical abuse, negligence, psychological and emotional abuses and even financial exploitation. The study ended with recommendations at different levels (legal, health, social, and healthcare)[6]. These recommendations and other recommendations supported the axes of the national strategy, which is an essential doorway to promote older people's issues and guarantee their rights.

Services and Benefits Offered to Older People:

Despite the progress achieved in different fields, the main challenge consists in providing a good life quality and preserving the same, and in promoting elder's

[6] Study on "Elder Abuse in Lebanon", Ministry of Social Affairs – UNFPA, 2016.

participation fields, while also offering suitable and quality services and ensuring aging guarantee.

In fact, older people are still among the most at-risk categories, that's why the Ministry of Social Affairs seeks to provide them with a number of health and social benefits such as the free of charge primary healthcare services offered to about 50,000 (male/female) older persons annually through its Social Development Centers (approximately 200 centers), its contracted non-governmental associations (265 associations; 32 institutions), and its directly related residential care institutions (4 institutions), in addition to the provision of day services like home visits, food, entertaining activities, and promotion of autonomy and other services offered through 15 day clubs that are related to the Ministry's contracted non-governmental associations or religious bodies.

This is complemented by financial benefits to about 10124 older persons who hold the NPTP card, and who benefit from full health coverage and food aids.

In addition to the foregoing, a number of interventions is being executed to guarantee the rights of older people, whereas the Ministry is considering components related to them in the projects that are implemented with its partners, including the development and dissemination of awareness tools, the provision of psycho-social support and the socio-economic empowerment, while also reinforcing the attraction mechanisms in order to reach the most vulnerable categories, and organizing training courses to care providers. This is accompanied by the publication of studies on various themes, including the ways of prevention of domestic accidents, and the determination and monitoring of the threshold criterion for Alzheimer disease, in the scope of an approach which aims to take preventive procedures and measures to protect older people; not to forget

the achievement of main tools like the standards that guarantee the quality of the services being offered to older people through the daycare and residential care institutions, and the development of the friendly cities guide for older people which paves the way for the establishment of a supporting model for active and safe aging at local level.